

## البيئة والمسئولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي (\*)



د. حمدي هاشم - خبير جغرافيا بيئية

drhhashem@gmail.com

أدى النمو السكاني والصناعي والحضري السريع في دول العالم الثالث، منذ الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، إلى الزيادة المستمرة في الضغوط البيئية على مختلف عناصر المحيط الحيوي بتلك الدول ولا سيما الموارد الطبيعية، حيث يتسبب الإفراط والاستخدام الجائر لهذه الموارد وسوء استغلالها إلى انتشار التدهور البيئي وسوء صحة الإنسان، بما في ذلك تدهور الظروف المعيشية للسكان وانخفاض الدخل الناجم عن الأنشطة الاقتصادية، ناهيك عن المردود السلبي لتلك الآثار البيئية على الأمن القومي والمستوى الاقتصادي للدولة. ومن مراجعة الوضع البيئي في كثير من تلك الدول، وجد أن السياسات الحكومية وسلوكيات الأفراد في التعامل مع المعطيات البيئية للمكان، هي المسئول الأول عن تحديد الحالة البيئية في المكان والمجال. ولا ريب أن تقع على السياسة الحكومية والأفراد مسؤولية جودة ونوعية البيئة، بقدر مراعاة سلامة التوجيه للاستثمار البيئي ودفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث. وذلك بالرجوع إلى قوانين الخطتين الطبيعية والعضوية للمكان، مع الأخذ في الاعتبار دور المجتمع المدني، كرقيب ومشارك رئيس، في تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي. فلا سبيل إذن لدى مختلف الحكومات للأخذ بقواعد التنمية المستدامة إلا بزيادة دعم الوعي بالبيئة ومخاطر التلوث لدى مختلف فئات المجتمع، من أجل تجنب حدوث التدهور البيئي والعمل على تصحيحه أولا بأول، مع نشر ثقافة أن للأجيال القادمة حق أصيل في الموارد الطبيعية فلنحسن استغلالها، ناهيك عن ضرورة الربط بين سياسات التنمية والاعتبارات البيئية وحشد المشاركة الاجتماعية لضمان سلامة وتوازن عملية التخطيط البيئي، ومن ثم تقوية قنوات الربط وتبادل الخبرات مع كافة الشركاء على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي الوقت الراهن، تقوم منظمة الأمم المتحدة بدعم ونشر "مبادئ الاستثمار المسئول"، من واقع تلك العلاقة المتنامية لقضايا المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي، وثيقة الارتباط بممارسات الاستثمار، بما يؤكد الحاجة إلى تكامل دور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أفضل نموذج في اتجاه التنمية المستدامة. وتدعو المنظمة إلى دمج تلك القضايا ضمن عمليات تحليل الاستثمار وصنع القرار، وصولاً إلى غرسها في

(\*) نشرت بجريدة الأهرام بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٧، ص ١٠. وأعيد إصدارها للنشر الإلكتروني بتصريف وإضافة.

السياسات الحكومية والممارسات الخاصة بالمسئوليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل مشاركة فعلية لمختلف فئات المجتمع المدني. وعليه فإن الأخذ بالاعتبارات البيئية عند وضع السياسات والبرامج المحددة لعمليات التنمية، لم يكن مجرد فكرة طرأت ولكنها جاءت لتؤكد ضرورة تحقيق الحد المعقول من التوازن المطلوب، بين عملية التنمية الشاملة من ناحية وبين حماية البيئة من ناحية أخرى. فالتنمية والبيئة محوران هامين، في سياسة الدول الأخذة في النمو، لا يمكن الفصل بينهما ففيهما الداء والدواء في آن واحد، لأن حماية البيئة جزء جوهري من عملية التنمية المستدامة، وبدون الخلل فيما بينهما تغدو الموارد قاصرة على الوفاء باحتياجات الاستثمار وتتهار عملية حماية البيئة من التلوث. لهذا يتعين إجراء مقاصة بين التكلفة والمردود البيئي لتقرير صافي العائد الاجتماعي من كافة الأنشطة الاقتصادية في المكان مع تقدير حجم ذلك الفاقد الاقتصادي ومردوده البيئي. ونظراً لتغير الأولويات بالمجتمعات، يصبح من الصعب الاعتماد على هذا الهدف المتحرك كمقياس مطلق، لكونه يواجه عديد من الصعوبات الفنية في وضع الأسس لقياسه، حيث يمكن قياس حساب التكلفة للمشروع الاقتصادي بينما يصعب تحديد قيمة العائد لانتشاره الجغرافي والقطاعي وكثرة المستفيدين منه. ومن ناحية أخرى فإن حدوث تغيير للأولويات في السياسات القومية للدول نتيجة أرباح الصناعة وانخفاض حجم العمالة (التوظيف)، يوجب وضع وسائل قياسية لتقييم الأنشطة البيئية على أساس الطلب الكلي للاقتصاد أو الصناعة من العمالة والطاقة والخامات ورؤوس الأموال من خلال تطبيق ما يلي:

• عدم الاعتماد على الطول الوسط في الأنشطة البيئية المرتبطة بحماية الصحة العامة، مع الأخذ في الاعتبار حساب تكلفة حماية الصحة من خلال أسس حساب التكلفة والعائد.

• يجب الأخذ في الاعتبار منع التلوث من المصدر بوضع البدائل وأساليب الوقاية، قبل الدخول في مشاكل مكافحة الآثار البيئية للتلوث الصناعي.

هذا وتتفاوت مشكلات تلوث البيئة، من دولة إلى أخرى، تبعاً لمرحلة التصنيع التي تمر بها كل منها، وكذلك تختلف المآسي وتتنوع الأزمات البيئية في حداثتها تبعاً لموقف السياسات الحكومية تجاه حماية البيئة من التلوث. الأمر الذي قد يؤثر تأثيراً بالغاً في الرفاهية البشرية (خلال الوقت الحالي وفي المستقبل)، فقد تضارص صحة البشر، وقد تنخفض الإنتاجية الاقتصادية، وقد يفقد طيب العيش (المتعة أو الراحة المستمدة من البيئة التي لم يتم إتلافها)، فتلك ثلاث تكاليف محتملة نتيجة الضرر الذي يلحق بالبيئة، وكلها مما يصعب قياسه وإن كانت الثالثة يصعب قياسها بدرجة خاصة. ومن ناحية أخرى ينعكس ذلك عند قياس الموقف الحضاري للأمم باستخدام معيار نقاء البيئة مما يلوثها، وكذلك عند الأخذ بحسابات قياس البصمة البيئية لمختلف دول العالم بما تضحخه من ملوثات في المحيط الحيوي للأرض.

وحتى تؤتى مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي ثمارها، كان على الجهات الحكومية المسؤولة عن التخطيط والبيئة للمشروعات الكبرى بدول العالم الثالث، اعتماد وترسيخ مفهوم الأثر التراكمي للتلوث Impact Assessment Cumulative من الناحيتين

القانونية والبيئية، استناداً على مفهوم العدالة البيئية بين مختلف المواقع العمرانية على مستوى الدولة. أي لا يجب الاعتماد على قياس الأثر البيئي للمشروع الاقتصادي منفرداً، بل يجب النظر إلى الأثر التراكمي للتلوث نتيجة زيادة حجم المخلفات الغازية والسائلة والصلبة للمشروع، المستمرة والمستقرة داخل عناصر المحيط الحيوي، وأثر ذلك على صحة الإنسان والبيئة في المستقبل القريب والبعيد. ومن ناحية تأصيل مفهوم العدالة البيئية Environmental Justice فقد ظهر حديثاً بالولايات المتحدة الأمريكية، في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، حينما لاحظت منظمات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة، أن مصافي ومعامل البترول وغيرها من المنشآت الصناعية ذات المخلفات البيئية الخطرة على صحة الإنسان، قد تركزت في المناطق الفقيرة التي يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكيين. وقد انتشرت بهذه المناطق الإصابات بالترن الرئوي والربو وغيرها من الأمراض بين أفراد هذه الشريحة الفقيرة. حيث كان قياس الأثر البيئي يعتمد على مبدأ الأثر الفردي للمشروع، أي حجم التلوث الناتج عن المشروع الاقتصادي منفرداً دون ملاحظة الأثر التراكمي للتلوث في البيئة المحيطة، ويرجع ذلك إلى نقص في التشريع البيئي الأمريكي أمام معالجة هذه الحالة. وقد اهتمت جمعيات البيئة في أمريكا بهذه القضية، مما دفع إدارة الرئيس كلينتون (عام ١٩٩٤) إلى إصدار تشريع لترسيخ مبدأ العدالة البيئية بين المناطق والسكان بدون أدنى نوع من التمييز. وجدير بالذكر أنه في بودابست (ديسمبر ٢٠٠٣) قد نظمت ورشة عمل عن "العدالة البيئية" لدول وسط وشرق أوروبا، وأوصت بضرورة إرساء قواعد وإجراءات ذلك المفهوم الإنساني للعدالة بين الأقاليم والسكان في الدول الأوروبية.

ومن مراجعة حالة البيئة في مصر، جاءت ملوثات صناعة الأسمنت كظاهرة بيئية لا تخطئها العين المجردة وتؤثر بدرجة كبيرة في كفاءة الجهاز التنفسي للسكان المعرضين لذلك التلوث الأسمنتي، بل تضيق بها النفس عند الاقتراب من مواقع إنتاج الأسمنت في جنوبي القاهرة. فلولا ندرة الأمطار بمواقع الإنتاج ومناطق استخراج الحجر الجيري، لما تعكر الهواء الجوي من أتربة الأسمنت وانخفضت معه كمية وحجم الأتربة العالقة بالهواء. بالإضافة إلى منفعة أخرى، تتصل بمكامن خام الحجر الجيري بالقشرة الأرضية، حيث تزيد فرصة نفاوته من بعض الشوائب بفعل ماء المطر فتقل مخلفاته من الأتربة. ولما كانت صناعة الأسمنت قد تركز جزء كبير منها بمنطقة حلوان، فإن المار بالمنطقة يشاهد طغيان تلك الأتربة الأسمنتية في الأفق لمسافات طويلة. ومن ناحية أخرى، يجد أن كل شيء فيها قد أصبح متسربلاً باللون الرمادي الداكن؛ زرقاء السماء والسحاب والمسكن والمصانع والناس والمزروعات والحيوانات، حتى طائر أبو قردان تحول عن لونه الأبيض. بينما يتبدل المشهد كلما اتجهنا جنوباً، فيميل إلى اللون الأحمر بالأراضي المجاورة لوحدة التليد بمصنع الحديد والصلب، ثم تشاهد حبيبات وكور سوداء متناهية الصغر، تشغل حيز الهواء من مصنع الكوك والأسمدة والكيماويات، ومن محاكاة الألوان بتلك المناطق يمكن استخلاص تقدير لدرجة التلوث البيئي. وعلى صورة أخرى باتجاه شمال القاهرة، تتصيد مياه ترعة الإسماعيلية بمنطقة شبرا الخيمة، كميات ضخمة من الأتربة والغازات

المتصاعدة من أفران مصانع الدلتا للصلب وغيرها من الصناعات الملوثة للبيئة، وكذلك لا يفلت السكان من التأثير بأضرار تلك الأتربة، حيث ترى الأبراج السكنية شمالي مدينة القاهرة (٢٤ برجاً بارتفاع ٢٩ دوراً في المتوسط) تقف كعوائق مصنوعة أمام حركة الرياح السطحية، مما يعرضها للتلوث على مدى خمسة أشهر ونصف الشهر، أي خلال زمن هبوب الرياح الشمالية والشمالية الشرقية معاً. ومن هنا تقف مصانع منطقة شبرا الخيمة كمسئولة رئيسة عن ذلك المردود السلبي، نتيجة تلويثها الشديد لهواء تلك الأبراج السكنية، التي تواجه اثنتين من الرياح السائدة تشكلان ٤٥,٥% من زمن الهبوب السنوي للرياح بالمنطقة. وفي ذلك تناقض شديد بين حمل الرياح من التلوث وطبيعة المكان الذي يفترض أنه موقع سكني فريد، فهو ملقف جيد للهواء النقي في شمالي القاهرة، إلا أنه أصبح مصيدة للتلوث بدرجة شديدة قد تؤدي إلى انخفاض اقتصادي تدريجي في قيمة تلك الأبراج، بمرور الوقت، نتيجة الأضرار الصحية المتوقعة. والأمر الخطير، أن موضع مستشفى معهد ناصر بكورنيش النيل، يقع بين أبراج عثمان في شماله وأبراج زهرة البستان في جنوبه الشرقي، أي في منخفض بينهما، مما يجعل المستشفى ليس أكثر حظاً من تلك الأبراج في تصيد ما تحمله الرياح من ملوثات جوية.

وفي ظل الرؤية الجديدة، التي تتبناها دول العالم المتقدم لتعظيم الاستفادة من بكاره القدرة والطاقة الاستيعابية للبيئة في بعض الدول المتخلفة اقتصادياً، والتي تراها ما زالت أقل بكثير في معاناتها من التلوث، قياساً بما تعانيه مدنها الصناعية من كافة الآثار البيئية التراكمية في مختلف عناصر المحيط الحيوي. وجاء ذلك نتيجة تزايد الوعي بالبيئة في مرحلة ما بعد الحداثة لدى سكان تلك الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك الموقف المتشدد من جماعات الضغط السياسي تجاه الصناعات القذرة (شديدة الضرر بالإنسان والبيئة). وبذلك تكون الدول الغنية قد استغلت احتياج تلك الدول الفقيرة لاستضافة صناعاتها الملوثة للبيئة، جرياً وراء الاستفادة الاقتصادية ورفع مستوى معيشة سكانها، بغض النظر عن تلك التكلفة البيئية للمردود السلبي من الصناعة في المستقبل القريب والبعيد. وهنا نلفت الانتباه، إلى ظاهرة الإقبال الشديد على مصر من شركات صناعة الأسمنت العالمية (متعددة الجنسيات)، التي تنفذ مخطط إستراتيجي كبير لإعادة توطين مصانعها الملوثة للبيئة، خارج حدودها الجغرافية بمواقع مختارة للتوطن الصناعي بدول العالم الثالث، فتحصل هذه الشركات بذلك على حصتها من المنتج النهائي، دون تحمل عبء المسؤولية الاجتماعية للصناعة بمواقعها الجديدة، لتضيف إلى مكاسبها الاقتصادية المكاسب السياسية والبيئية. وإن كان لاستقبال ذلك الطلب العالمي المتزايد على صناعة الأسمنت، وغيرها من الصناعات المهاجرة من دول الاقتصاد الأخضر، عائد اقتصادي مجز لتلك الدول المستقبلية للصناعات القذرة، فلا بد من تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي، وتحصيل تكلفتها التقديرية من تلك الدول الطاردة للإففاق منها على الوقاية والعلاج من أضرار التلوث. علاوة على ضرورة تقرير حكومات تلك الدول المستقبلية للأخذ بأسلوب قياس الأثر المضاعف للتلوث من المشروع الاقتصادي، أي ليس منفرداً بالحد المسموح به لذاته بل فيما يضيفه من ملوثات تزيد من حمل التلوث، وما يتلزم معها من زيادة في الضغوط البيئية على مختلف عناصر المحيط الحيوي.